الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة

الرابعة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

(54 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 29 / 07 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

تاريخ انتهاء الأشغال: 02 / 11 / 2015

رئيس اللجنة: إياد الدهماني

نائب الرئيس: محسن حسن **مقررة اللجنة :** ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2015/07/29
جلسات اللجنة : 13 أكتوبر و02 نوفمبر 2015 **القرار :** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 02 نوفمبر 2015 **رئيس اللجنة:** إياد الدهماني **مقرر ة اللجنة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

يتعلق مشروع هذا القانون بالترخيص للدولة التونسية في الاكتتاب في الزيادة العامة الرابعة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية.

وتأتي هذه الزيادة العامة تنفيذا لقرار مجلس محافظي البنك خلال اجتماعه السنوي الحادي والثلاثين المنعقد سنة 2006 المتمثل في زيادة رأس مال البنك المكتتب فيه من 8,1 إلى 18مليار دينار إسلامي، وذلك بهدف مجابهة التوسّع المنتظر لنشاطه وتنوّع عملياته على أن تدفع نصف الزيادة على أقساط سنوية متساوية على امتداد خمس (5) سنوات، في حين يبقى النصف الثاني قابلا للاستدعاء من طرف البنك.

وخلال اجتماعه سنة 2013، ونظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها معظم الدول الأعضاء، قرر مجلس محافظي البنك أنه يجوز لكل دولة عضو لم تكتتب في الزيادة العامة الرابعة أن تبادر بذلك على أن تدفع قيمة الأسهم القابلة للاستدعاء (50 % من اكتتابها) خلال 20 سنة على 40 قسطا نصف سنوي متساويا ابتداء من 01 جانفي 2016 علما وأن البنك حدّد تاريخ 22 نوفمبر 2015 كآخر أجل لتأكيد الاكتتاب.

ومن جهة أخرى، قرر مجلس المحافظين اعتماد زيادة عامة خامسة في رأس ماله المصرّح به من 30 إلى 100 مليار دينار إسلامي والمكتتب فيه من 18 إلى 50 مليار دينار إسلامي على أن تكون الزيادة في شكل أسهم قابلة للاستدعاء لا يتم استدعائها إلا في صورة عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته.

وللعلم، تبلغ مساهمة تونس حاليا في رأس مال البنك المكتتب فيه حوالي 19,550 م. د. إسلامي و9,85 م.د. إسلامي في رأس المال المدفوع.

وسيكون الاكتتاب في هاتين الزيادتين وفقا لما يلي:

- الزيادة العامة الرابعة: الاكتتاب بقيمة 16,85 مليون دينار إسلامي منها 50 % أي 8,425 مليون دينار إسلامي تدفع على 40 قسطا نصف سنوي (210 ألف دينار إسلامي لكل قسط) ابتداء من سنة 2016،
- الزيادة العامة الخامسة: الاكتتاب في شكل أسهم قابلة للاستدعاء، أي دون أي انعكاس مالي على ميزانية الدولة بقيمة 35,18 مليون دينار إسلامي.

وسيتم في مرحلة أولى الاكتتاب في الزيادة العامة الرابعة فقط.

وللإشارة فإن البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية إقليمية تهدف إلى تمويل جملة من المشاريع والبرامج في عديد القطاعات مع إيلاء أهمية لمشاريع البنية الأساسية والطاقة والمجال الاجتماعي وذلك بهدف دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بالمستو ى المعيشي للمواطن والتخفيف من وطأة الفقر.

وبخصوص التعاون بين تونس ومجموعة البنك، فقد موّل هذا الأخير 34 مشروعا عموميا في مختلف القطاعات بمبلغ جملي يناهز حوالي 1,8 مليار دينار تونسي. كما بلغ الحجم الجملي لتمويل التجارة حوالي 2,8 مليار دينار تونسي حيث تم توقيع اتفاقيتي ضمان مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تتعلق باتفاقيتي مرابحة مبرمة مع كل من الشركة التونسية لصناعة الحديد (20 مليون دولار) والشركة التونسية للتكرير (150 مليون دولار) لتمويل استيراد مواد أولية، وذلك تجسيما للاتفاقية الإطارية التي تمّ توقيعها مع مؤسسة التجارة.

أما في مجال تنمية القطاع الخاص، فقد تمّ إحداث صندوق استثماري " ثمار " بـ 50 مليون دينار بالتعاون مع صندوق الودائع والأمانات، بالإضافة إلى تقديم مساعدة فنية لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والاكتتاب في " شركة الوفاق للإيجار المالي " بعد تحويلها إلى بنك إسلامي. كما بلغ حجم العمليات التي أمّنتها المؤسسة لفائدة المصدرين والمستثمرين والبنوك حوالي 1,4 مليار دينار تونسي، وذلك في إطار التعاون مع مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

وبخصوص العون الفني، استفادت بلادنا من خبرة البنك في مجال تطوير منظومة المالية الإسلامية عبر منح المعونة الفنية وتوفير خبراء لمرافقتنا في مجال إصدار الصكوك.

كما قام البنك مؤخرا بالمساهمة بنسبة 21 % في رأس مال بنك الزيتونة مع توقيع اتفاقية إطارية لدفع التعاون مع هذه المؤسسة في عديد المجالات ومن بينها إحداث صندوق لتمويل المشاريع الصغرى.

وبالنسبة لآفاق التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يتم النظر حاليا في إمكانية مساهمته في تمويل مشروع محطة إنتاج الكهرباء بالمرناقية البالغة كلفته حوالي 350 مليون دينار، إلى جانب الصندوق السعودي للتنمية في إطار مجموعة التنسيق العربية.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 13 أكتوبر 2015 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب.

و أثناء النقاش،أثار أحد النو اب إشكالا اعتبره جوهريا يتعلق بنص الفصل الوحيد حيث أن القائم في حق الدولة بالاكتتاب لا يمكن أن يكون إلا الوزير المكلف بالمالية على خلاف ما ورد في نص الفصل بأنّ القائم بالاكتتاب هو الوزير المكلف بالاستثمار والتعاون الدولي.

كما استفسر بعض النواب عن قيمة الدينار الإسلامي بالدينار التونسي وطلبوا مدّهم بمعلومات في الغرض.

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 02 نوفمبر 2015، تبين للجنة أنه بإمكان وزير التنمية و الاستثمار والتعاون الدولي الاكتتاب عندما يكون مع مؤسسة دولية.

وتبلغ وحدة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي بتاريخ 26 أكتوبر 2015 ما قيمتة 2.785 دينار تونسي، وبالتالي سيكون اكتتاب بلادنا في الزيادة العامة

الرابعة ما قيمتة 16.85 م.د.إسلامي أي ما يناهز 47 م.د.ت، تدفع حوالي23.5 م.د.ت على 40 قسطا نصف سنوي ابتداء من سنة 2016.

و اتفق أغلب النواب الحاضرون على أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة المالية في تطوير التعاون في عديد المجالات وتمويل عديد المشاريع العمومية في مختلف القطاعات بغاية مزيد دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى عيش المواطنين ببلادنا.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
إياد الدهماني	ألفة الشريف السكري

مشـروع قانـون

يتعلق بالترخيص للدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة الرابعة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية

فصل وحيد :

يرخص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حق الدولة في الاكتتاب في الزيادة العامة الرابعة في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ستة عشر مليون وثمانمائة وخمسين ألف (16.850.000) دينار إسلامي منها ثمانية ملايين وأربعمائة وخمسة وعشرين ألف (8.425.000) دينار إسلامي تدفع على 40 قسطا نصف سنوي ابتداء من جانفي 2016.